



نهاية الوفرة

المجتمعات أمام «لحظة الحقيقة» للتخلص من خرافة الوفرة

التقشف يخالف عرفا اجتماعيا معتمدا منذ عقود ويؤذن بولادة تعريف جديد للمواطنة



خروج طوعي من الاعتماد على الدولة

والأسوأ من ذلك كله أن هذا القطاع الحكومي يميل للتضخم إلى حد الانفجار، وتتداخل العوامل السياسية والضغط الشعبي ليس لإجراء إصلاحات اقتصادية وإنما لتعيين أعداد جديدة وهو ما يضعف الاقتصاد ويقلل كاهل الموازنة.

ويقول الخبير المالي العراقي مظهر محمد صالح "التحتمت الطبقة الوسطى مع الطبقة الفقيرة لتشكلا الطبقة المسحوقة التي تمثل قرابة 75 بالمئة من سكان البلاد إن لم يكن أكثر، الطبقة الوسطى لم تحظ سوى بشريحة ضئيلة تنسرب تدريجيا بحكم مهارتها وثقافتها إلى خارج البلاد".

وعبر كثير من الناس العاديين في شوارع المدن العربية عن تذمرهم بعد إقرار ميزانيات التقشف. ويقول الاقتصاديون إن تآكل الطبقة الوسطى يبرز في أرقام مبيعات السيارات وانخفاض أسهم بعض شركات السلع الاستهلاكية. في تونس لا يختلف الحال كثيرا، فالطريقة ذاتها تدار بها الدولة؛ فضمن موازنة عام 2020 التي تزيد بنسبة 15 في المئة عن سابقتها والبالغ حجمها 17 مليار دولار بلغ الإنفاق على الأجور 40 في المئة من مجموع الديون، ما يعني أن ثلاثة أرباع الموازنة يُنفق بلا مردود.

وفي العراق يضم قطاع الدولة المشوه والمتضخم عددا كبيرا جدا من موظفي الخدمة المدنية وصناعات حكومية ضعيفة ومكتنزة بالموظفين، وتوفر الصادرات البترولية ما يقرب من 85 في المئة من الإيرادات الحكومية و80 في المئة من عائدات النقد الأجنبي.

ويملك العراق قطاعا حكوميا كبيرا للغاية وغير فعال وشركات مملوكة للحكومة توظف نحو 6.5 مليون موظف ومتقاعد، وتستهلك جزءا كبيرا من الإيرادات مع القليل من الإنتاج؛ كما تنطوي المستويات المرتفعة من الإنفاق العسكري والأمني على إهدار كبير،

العربي أكثر حظاً من غيرهم في تجاوز الصدمة التي سيخلفها الوباء. لكن كيف يمكن لبلدان عربية القيام بإصلاحات عميقة ذات تبعات اجتماعية قاسية إذا كان اقتصادها في تراجع أو يعاني الركود وليس لديه مصدر تمويل لشبكات أمان اجتماعية تحمي من اتساع دائرة الفقر والفاقة؟

وتواجه الدول العربية مهمة شاقة للنجاة من أزماتها الاقتصادية. وتحملت دول عربية على مدار عقود ارتفاع عجز الحساب الجاري من أجل تمويل الإنفاق الحكومي الكبير، الذي يذهب جزء كبير منه لدعم شبكة أمان اجتماعي. وتتراكم جبال الديون في الدول العربية. ويفيد تقرير أعدته شركة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني بأن إجمالي حجم الديون العربية ارتفع إلى أكثر من 1000 مليار دولار بحلول عام 2020.

ويؤكد الخبير المحاسب التونسي وليد بن صالح، أنه بات على الدولة التونسية اعتماد سياسة تقشفية مع القيام بإصلاحات كبرى تمتد على سنوات، مضيفاً أن "مستوى عيش المواطن التونسي سيبقى في تدهور دائم لمدة عشر سنوات، خاصة وأن قدرة المواطن التونسي على الاستثمار باتت شبه مستحيلة".

بيئة طاردة

لا تملك الدول العربية المتعثرة اقتصاديا والمستوردة للنفط سوى القليل من الموارد مع بيئة تحتية ضعيفة ونسب بطالة مخيفة واضطرابات سياسية في بعض الحالات. وفي ظل شح التحويلات المالية من الخارج ستواجه هذه الدول صعوبات في الحفاظ على مبادلاتها التجارية مع الخارج نتيجة تآكل أرصبتها من النقد الأجنبي.

ويشترك الاقتصاد العربي في أمرين: الاعتماد على الاقتصاد الاستهلاكي وعدم تطويره منذ فترة استقلال

الدول عقب الاستعمار، إلا ما ندر. وقد كانت تلك الإستراتيجيات ناجحة نوعاً ما في الفترات الأولى لما بعد الاستعمار، كون أغلب الدول العربية تملك ثروات طبيعية، وبالتالي كانت الحكومات تستهلك ما يتم إنتاجه فعلاً، وكانت العملية سهلة لأن السكان ببساطة كانوا قليلي العدد. ففي عام 1950 كان تعداد الدول العربية مجتمعة 112 مليون نسمة، وهو رقم يقرب من سكان مصر اليوم وحدها؛ وارتفع إلى أربعة أضعافه ليصل إلى 412 مليوناً عام 2000 ومن المتوقع أن يصل إلى 600 مليون عام 2029.

وبين عبد الخالق أن المواطن الخليجي أقل ميلا إلى الثورة رغم زيادة التقشف في بلده لأن الشعب الخليجي لاحظ بنفسه نقص السيولة وتراجع أسعار النفط.

تعريف جديد للمواطنة

بشأن الأضرار الاجتماعية لسياسة التقشف يقول مراقبون إن المواطن الخليجي يجب أن يتهيأ للخروج الطوعي من الاعتماد الكامل على الدولة، ولا شك أنها مرحلة انتقالية صعبة. وساهمت إجراءات التقشف في التأثير على الاقتصاد الخليجي بشكل سلبي حيث ذكر تقرير "كابيتال إيكونوميكس" أن التقشف المالي الحاصل سبب الكثير من الأذى للاقتصاد؛ إذ يبدو الأثر واضحاً التجارية شبه فارغة من الزبائن، بعد بدء الكثير من المواطنين التأقلم مع الوضع الجديد من خلال ضبط موازنة العائلة والمصاريف التي تنفقها على مختلف الحاجيات والكماليات.

وتتضح حاجة ملحة إلى تغيير ثقافة المواطن العربي عامة والخليجي الخليجي خاصة في علاقته بالعمل أو الاستهلاك.

ويرى بعض المواطنين أن الوضع الحالي سيسهم في التخلص من الكثير من العادات والممارسات الاستهلاكية التي تعود عليها المواطنون، بدءاً من الإنفاق على الضائع الفاخرة والتسوق ببذخ في الدول الأجنبية وصولاً إلى السياحة السنوية وسحب الفروض واستخدام البطاقات المصرفية وأمور أخرى تعود عليها المواطن بغض الإغراق الكهوية عليه بالرواتب والعلاوات والبذلات والتعويضات والحوافز وأشياء أخرى، وهذا ما أدى بالموظف والمواطن والمجتمع السعودي عموماً إلى الإدمان على الإنفاق غير الرشيد جراء إيرادات النفط في الأعوام الخمسين الماضية والإنفاق بشكل مفرط جداً دون اللجوء إلى الإدخار.

وتوصلت دراسة أعدها مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية (MenaCC)، إلى نتائج مفادها أن بالرغم أن البلدان الخليجية ستتكبد بعض الخسائر جراء الوباء مع توقع كلفة إنقاذ اقتصادي واجتماعي باهظة، إلا أن استفادتها المحتملة والمستقبلية قد تكون أكبر خاصة على مستوى توقع زيادة التنافس الخليجي على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للخارج وترشيد استهلاك الموارد وإصلاح الاختلالات لاسيما على مستوى التركيبة السكانية المستنزفة للثروات، فضلا عن توقع زيادة التعويل على الطاقات المحلية بدل الأجنبية وتمكين الشباب ودعم التنافس على الاستثمار المحلي والإبداع والابتكار من أجل تنويع مصادر الثروة.

قطاع دولة مشوه

وعلى الرغم من أن شكل حياة الرفاه المتوقع في دول الخليج قد يتغير إلى الأبد تدريجياً إلا أن الخليجين قد لا يواجهون مشاكل الوافدين العرب الذين كانوا أول من أحس بالمشكلة منذ سنوات لكنها باتت تطل الجميع الآن.

بدأت الدول العربية في اتخاذ إجراءات صارمة للتقشف، ووجد الخليجيون أمام العديد من المشكلات أسوة ببقية دول العالم. كما ارتفعت مشكلات الوافدين العرب الذين كانوا أول من أحس بهذه التغيرات منذ سنوات لكنها اليوم باتت تطل الجميع بتداعياتها.

وبدأت تأثيرات التقشف تنعكس على المواطن العادي والمقيم على حد سواء، من خلال تخفيض الرواتب والميزات العامة وتراجع الفرص المتاحة للاستثمار. وفي حين أن الحكومة السعودية خفضت بدل "تكلفة المعيشة" الذي كان يحصل عليه موظفو الدولة حافظت على بدل شهري آخر يُعرف باسم "حساب المواطن" ويستفيد منه نحو 12 مليون سعودي ويكلف سنوياً مليارات الدولارات. وحتى الآن تتحاشى السلطات اتخاذ خطوات "قاسية جداً" من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على المواطنين لإدراكها أن القدرة على تحمل مثل هذه التغيرات مسألة في غاية الحساسية.

القائم ليس دائماً

رغم أنه لم يكن هناك نقص في الدراسات التي كانت تحذر من اليوم التالي أي تراجع أسعار النفط أو إيجاد بدائل للطاقة أو اكتشاف احتياطات غنية في أماكن أخرى من العالم تقلل من اعتماد السوق العالمية على نفط الخليج، ولكن الأمر لم يكن يؤخذ بالجدية اللازمة لعدد من الأسباب لعل من أهمها: أولاً، الخرافة المعتمدة على تاريخية صعود الأسعار وانحسارها، ومن ثم صعودها مرة أخرى، وثانياً لم يكن قد توفر في دول الخليج قرار شدد الأحزمة لأن رأس المال السياسي لم يكن متوفراً أو قادراً بشكل عام أو رغباً في تحمل سياسات مالية واقتصادية ترشيدية قد تزيد من مخاطر الصدمة في المجتمع وتنتج توتراً اجتماعياً.

ويقول أسامة عبد الخالق الخبير الاقتصادي بجامعة الدول العربية إن "التقشف أصبح سياسة تتبعها كل الدول العربية لضغوط اقتصادية فرضت عليها من الدول الكبرى وحتمت عليها التقشف". وعدد الضغوط الاقتصادية على الدول العربية، ومن أبرزها نقص السيولة خاصة في دول الخليج التي أصبحت أكثر الدول تقشفاً ودول شمال أفريقيا وإن كانت بدرجة أقل بكثير.

لندن - تم تسريح طارق (39 عاماً) من عمله كمدير تجاري لماركة سيارات مشهورة في فرعها بالعاصمة القطرية الدوحة بعد إغلاق الفرع بسبب تداعيات فيروس كورونا. واضطرت زوجته ليندا (36 عاماً) التي تعمل في القطاع الصحي الحكومي إلى توقيع عقد تعود بموجبه إلى القطاع الخاص. ورغم أن بنود العقد تنص على أن مرتبها زاد فإن العكس هو ما حصل تماماً إذ باتت تشتغل بنظام المناولة وخيرت السلطات الموظفين، مواطنين ووافدين، بين القبول أو الرفض الذي سيترتب عليه الحصول على تعويض وترك العمل. انعكس الأمر على حياة الزوجين المقيمين في الدوحة منذ 4 سنوات واللذين لديهم طفل (3 سنوات) منتظرين الصحة كثيرة وينتظران طفلاً آخر في الطريق.

وفي السعودية يتساءل الكثيرون، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، عن سبب الارتفاع المتواصل في أسعار البنزين الذي كان أخره يوم الخميس. ويقول شاب سعودي يدعى ماجد علي ساخرا "نترقب نحن السعوديين في هذا اليوم من كل شهر قبل منتصف الليل تحديث أسعار البنزين، وفي حال ارتفعت الأسعار قد يمتنع البعض عن الأكل والشرب من أجل التقوفير"، في إشارة إلى ارتفاع الأسعار في البلاد.

لقد وجدت المجتمعات العربية نفسها أمام "لحظة الحقيقة" للتخلص من عقلية الوفرة الزائفة التي أصبحت غير مقبولة في ظل الوضع الراهن وبدات أغلب دول المنطقة العربية تتخذ إجراءات تقشفية بالتزامن مع تفاقم الخسائر المالية لاقتصاداتها بسبب تداعيات جائحة كورونا، ما يُنبئ مجتمعاتها بحلول "شهر عجاج قد يطول أمداً".

وتظهر حملات التقشف أن الإنفاق الكبير، خاصة في دول الخليج الغنية، أصبح شيئاً من الماضي. ووجد الخليجيون أنفسهم أمام مشاكل أسوة ببقية دول العالم، مثلما تتزايد مشاكل الوافدين العرب الذين كانوا أول من أحس بالمشكلة منذ سنوات لكنها باتت تطل الجميع الآن.



الرفاه مهدد